الشرطة الجوارية
مفهومها وأهدافها وتطبيقاتها

أ. برارحي نعيمة
قسم علوم الإعلام والاتصال ـ جامعة المسيلة ـ الجزائر

مقدمة:

لقد أحدثت التحولات التي شهدتها المجتمعات في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تغيرات هامة في مفهوم الأمن ومحدداته وأبعاده، وهذا ما انعكس على أساليب وطرق إدارة المؤسسات الأمنية، فلم يعد اليوم حفظ الأمن ومكافحة الجريمة من مهام رجال الشرطة بل امتد ليشمل أفراد المجتمع. وهذا ما دفع إلى تغيير الاستراتيجيات الأمنية خاصة ما تعلق بإشراك المجتمع في هذه العملية، فلا يمكن لأجهزة الشرطة أن تعمل بمعزل عن التيارات أو الظواهر أو الاتجاهات الاجتماعية الحديثة. فتبعا لتطور المجتمعات الحديثة وديناميكيتها والتغيرات التي حدثت فيها فإن دور الشرطة تعدى أدوار المحافظة على الأمن بمفهومه الشامل إلى البحث عن أساليب جديدة لمواجهة الجريمة يكون فيها لأفراد المجتمع دور هام عن طريق التعاون والمشاركة ضمن مفهوم المسؤولية الأمنية للجميع، فقد شهدت المجتمعات في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا للجريمة من حيث التنوع والتعدد والكم، وظهرت أنواع جديدة بفعل التطورات الحاصلة في شتى المجالات، داخلية كانت أو خارجية. وبفعل ذلك أصبح من الصعب التعامل معها بالأساليب التقليدية أو القديمة وكان لزاما على المؤسسات الأمنية التعامل مع هذه الظاهرة بنوع من الاحترافية وإدخال أساليب حديثة تعتمد بشكل أساسي على تعاون الجمهور مع هذه المؤسسات وبالتحديد الشرطة لمواجهة الظاهرة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال تحديد مفهوم الشرطة المجتمعية وآليات عملها وعلاقتها بالمجتمع.

وظائف ومهام جهاز الشرطة:

إن اصطلاح الشرطة "Police " يستخدم حاليا إما للإشارة إلى العاملين في مجال منع الجريمة وحفظ النظام والتحقق من مدى الالتزام بالقوانين أو إلى المنظمة التي لها الصلاحية من قبل المجتمع لاستخدام القوة الجبرية وغيرها من الوسائل لمنع الانحراف وحفظ النظام

وحماية الأشخاص والممتلكات والتحري عن الجرائم، وتعتمد فاعلية هذه المنظمة ليس فقط على الكفاءة المهنية لأفرادها وإنما أيضا على مساندة المجتمع[1].

إن لمؤسسة الشرطة وظائف متعددة في المجتمع، منها ما هو أمني ومنها ما هو اجتماعي مع بقاء الوظائف الأمنية التقليدية هي الأساس لأنها محددة بمقتضى الأنظمة واللوائح القانونية والإدارية.[2]

فالوظيفة التقليدية هي المحافظة على الأمن العام والآداب. ومنه فالوظائف الأساسية هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، وحتى تصل لتحقيق ذلك لا بد من أن يكون لها رضا لدى المجتمع حتى تحصل على مساعدته لها، وما دامت تطبق القوانين والتي لا تتماشى وبعض رغبات وسلوك أفراد المجتمع، فإنها ستجد صعوبة في الحصول على المساعدة أو التعاون، ولا بد لذلك من إجراء تغييرات على بعض وظائفها ولا نقصد بذلك التساهل مع ما يخالف القانون وإنما إضافة وظائف ذات طابع اجتماعي حتى تدخل وتحتك أكثر مع أفراد المجتمع وتعطي صورة أحسن عنها وعن وظائفها، أي الخروج عن الوظائف التقليدية، ونلفت الانتباه هنا إلى أن عدد أفراد الشرطة هو عدد قليل مقارنة بأفراد المجتمع ككل وعليه فإن مسؤوليتها أكبر من أن تقوم بها بمفردها فلا يمكن أن نضع لكل مواطن شرطيا وإنما لا بد من البحث عن ضرورة الحصول على مساعدة أفراد المجتمع في هذه المسؤولية وهذا لا يتأتى إلا إذا حصلت على ثقة المجتمع فيها، فتحقيق الأمن هو مسؤولية الشرطة والمؤسسات الأمنية بالدرجة الأولى ومكافحة الجريمة، إلا أن هذا يعني أن الأمن مسؤولية الجميع: أي الأجهزة والمؤسسات الحكومية وكل أفراد المجتمع، وعليه لا بد من وجود علاقة وطيدة وقوية بين المؤسسة الأمنية والمجتمع لمواجهة كل أشكال الجريمة والانحراف، وذلك عن طريق ربط العلاقة مع المجتمع. مثال: في مجال حماية الأحداث من الانحرافات، تقديم خدمات إنسانية في حالة الحوادث والكوارث الطبيعية لتوطيد الروابط مع أفراد المجتمع، وتنظيم أبواب مفتوحة، أيام دراسية، ندوات وتقديم المعلومات التي من شأنها توعية أفراد المجتمع بدور هذه المؤسسة وضرورة التعاون معها لتجاوز الحواجز التي تقف بين الشرطي والمواطن، فلا يمكن أن نصل اليوم إلى الشراكة بين الشرطة والمجتمع ما لم يدرك أفراد المجتمع أهمية التعاون وكذا وظيفة الشرطة الأمنية والاجتماعية، وأن هذه الوظيفة لا تكون بمعزل عن مشاركة المواطن فيها. وللقضاء على الجريمة لا بد من القضاء على مسبباتها عن طريق الاتصال المباشر والدائم بأفراد المجتمع لمعرفة كل ما من شأنه أن يشكل خطرا أو تهديدا لأمن المجتمع واستقراره.

---

[1] محمد إبراهيم الطراونة " اتجاهات المواطن نحو رجل الأمن " مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 12.

[2] رواب جمال " دور الشرطة كنظام امني ضمن البناء الاجتماعي " منديات الوحدة العربية، ص2

واليوم لا يمكن الحديث عن الوظيفة التقليدية للشرطة بل يجب أن نصل إلى ما يسمى بالشرطة المجتمعية، وما يسمى عندنا بالشرطة الجوارية، وهو مفهوم جديد للعمل الشرطي التقليدي، أي أننا نحصل على المعلومات من المواطنين والذي يعد المستفيد الأساسي من توفير الأمن له ولمحيطه.

ولا يمكن أن نصل إلى ذلك ما لم نطور ثقافة أمنية لدى أفراد المجتمع وضرورة إدراكه لأهمية التعاون الأمني مع جهاز الشرطة لتحقيق الأمن.

النظام الشرطي كأحد النظم الاجتماعية:

إن واجبات الشرطة التقليدية هي منع الجريمة، واكتشافها، والقبض على مرتكبيها وتنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم، والمحافظة على الأمن العام.

ولهذا؛ فإن أهم الواجبات الوظيفية هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، ولكي تؤدي الشرطة هذه الواجبات لا بد أن تكون مقبولة لدى المجتمع حتى تستطيع أن تطلب مساعدته.

فربما لن تكون مقبولة وهي تنفذ القوانين التي تتعارض مع بعض أهواء ورغبات أفراد المجتمع، ولكن تتغير الصورة إذا أدخلت مؤسسة الشرطة بعض المساعدات عبر الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجباتها. لذلك فعلى الشرطة أن تخرج عن نطاقها التقليدي وتدخل في الخدمات الاجتماعية حتى تتقرب بها إلى المجتمع. لكن أمام هذه المسئولية الكبيرة نجد أن الشرطة بمفردها ستكون عاجزة إلى حد ما عن تحقيق رسالتها لأنها محدودة العدد بالنسبة لأفراد المجتمع... ومن هنا يجب على الشرطة أن تخرج عن الإطار التقليدي[1].

وهنا تتدرج أهمية توطيد الدور الاجتماعي للشرطة، وبناء جسور الثقة والتعاون بينها وبين الجمهور، فلا تستطيع الشرطة وحدها- وإن وكانت هي الجهاز المتصل اتصالاً مباشراً بأنواع السلوك المنحرف- أن تقي المجتمع من الجريمة، وتحقق له الأمن بدون تلك الثقة للمشاركة في تحمل المسؤولية[2].

إذاً فمسئولية توفير الأمن تقع على عاتق جهاز الشرطة (مؤسسة أمنية) بالدرجة الأولى، الذي يعتبر واحداً من أهم المؤسسات الأمنية في المجتمع، إلا أن توفير الأمن هو مسؤولية كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية وكل أفراد المجتمع، فمن الضروري وجود علاقة قوية بين المؤسسة الأمنية والمجتمع لمنع الانحراف والجريمة والمشاركة سويا في مكافحتها.

---

[1] عبد الكريم عبد الله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، مرجع سبق ذكره، ص 82، 83.

[2] محمد محي الدين عوض، "دور الشرطة الوقائي في إطار الظروف التي يمر بها العالم العربي"، مجلة الأمن والحياة، العدد 125، 1413هـ، ص 21، 22، الرياض.

تطوردورالشرطة في مكافحة الجريمة :

يقوم جهاز الشرطة منذ وجوده بأدوار متعددة: التقليدية منها والحديثة هي: [1]

1. منع الجريمة، اكتشافها إذا وقعت.
2. القبض على مرتكبيها، التحقيق فيها.
3. حماية الأرواح والممتلكات.
4. المحافظة على الأمن العام.

أما اليوم فإن أدوار الشرطة قد تطورت وهناك تقسيمات لتطور عمل الشرطة حيث تم تقسيمها إلى أربعة تطورات[2]:

التطور الأول: حين كان دور الشرطة التقليدية هو المحافظة على النظام في ظل "الدولة الحارسة" ومكافحة الجريمة وضبط المجرمين وإقرار الأمن.

التطور الثاني: حيث أصبح دور الشرطة من حارسة خارج إطار المجتمع إلى حارسة المجتمع من الداخل وأن تتلاءم معه وبذلك أصبح لها دور اجتماعي أوسع من ذي قبل.

التطور الثالث: وهو تطور مهم يقوم فيه المجتمع من خلال أفراده بالمساعدة الإيجابية الفاعلة في العملية الأمنية، بحيث يكون المجتمع هو الشرطي الذي يحافظ على الأمن بنفسه.

التطور الرابع: وهو المتمثل في قيام المنظمات العامة الحكومية وغيرها بالمشاركة الفعلية في عملية التخطيط لمواجهة المشكلات الأمنية.

وتطور الجريمة وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على حلها كانت أهم دوافع البحث عن حلول وبدائل للأساليب المستخدمة في مكافحة الجريمة ويرجع ذلك إلى:

1. فشل الأساليب الأمنية التقليدية في مكافحة الجريمة بشكل كبير.
2. الحاجة إلى استحداث أساليب وطرق ومواكبة التغيرات الاجتماعية.

فتطور المجتمعات ونمط الحياة يستدعي بالضرورة تطوير الوسائل المستخدمة في مكافحة الجريمة.

---

[1] عباس أبو شامة " العلاقة بين الشرطة والنيابة في الدول العربية" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2006، ص5

[2] علي الباز " أهمية العلاقات العامة ودورها في ظل نظام الشرطة المجتمعية " مداخلة مقدمة في مؤتمر الشرطة المجتمعية، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص19.

ويشير الباحث الفرنسي (جون مارك برليوز) في مقاربته الأمنية إلى ضرورة الوعي بالمخاطر التي تهدد المجتمع، هذه المخاطر لا بد أن ندركها ونتصدى لها (الإرهاب، القرصنة...)، بالإضافة إلى مشكلة الحريات في مجتمع مهدد بالمخاطر، حيث يعيش حالة من عدم الاستقرار وعليه التصدي لهذه المخاطر[1].

وهذا ما دفع مجموعة من الدول إلى تطوير واستحداث أساليب لمواجهة الجريمة وإشراك كل فئات المجتمع ومؤسساته للوصول لتحقيق ذلك وهذا يختلف من مجتمع لآخر حسب: طبيعة المجتمع، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وأسباب ارتفاع نسب الجريمة... ومعطيات أخرى تختلف من دولة لأخرى.

كما أن بعض الدراسات أثبتت أن الجريمة هي نشاط قريب من مكان السكن، وأن نسبة عالية من الجريمة ترتكب على بعد 4 أميال من مكان سكن مرتكب الجريمة وعدد لا يستهان به يرتكب على بعد ميلين فقط، كما توصل الباحثان "بيكر ودوننلي (Baker and Donnelly) أن نسبة 70 من الجرائم المرتكبة والتي نتج عنها قبض ارتكبت بواسطة ساكني نفس المنطقة. وهذا ما يعني أن الجريمة هي محلية في الغالب، وهذا ما يتطلب من الشرطة أن تعمل داخل المجتمع المحلي لمعرفة مصدر الجريمة والتعرف على الأفراد. وهذا ما يسمح بالحصول على المعلومة قبل حدوث الجريمة وتوقعها خاصة إذا ساعد أفراد المجتمع على ذلك[2].

تطور وظيفة الشرطة في المجتمع:

لقد ساعدت التجهيزات الأمنية العصرية المتخصصة في المهمات التي فرضتها الوقائع الأمنية المستحدثة عامة الناس بالشرطة، ولقد استطاعت الشرطة استمالة المواطنين إلى صفها وجعلهم يساعدونها في القيام بعملها وخاصة فئة الشباب فهناك عدة قضايا جعلت المواطنين يكونون اتجاها إيجابيا نحو الشرطة، نذكر منها:

أ- لم تعد نظرة المجتمع إلى الشرطة على أنه جهاز عسكري، وذلك لكي لا يكون احترم الأفراد قائما على الخوف وحتى لا تكون معاملة الشرطة للأفراد مبنية على العنف. ولهذا أصبحت الأنظمة الحديثة التي تحكم الشرطة تصنف الشرطة بأنها هيئات مدنية

---

[1] Jean-Marc Berlioz «Approche internationale de la déontologie policière» acte colloque _ CNDS_ paris 20/10/ 2006. p10.

[2] عباس أبو شامة "شرطة المجتمع" أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص42.

نظاميا (لا عسكرية بل إن الشرطة لم تعد تتبع فقط وزارة الداخلية وهي وزارة مدنية، بل تتبع في بعض الأحيان وزارة العدل كما هو الحال في بعض دول أوربا).[1]

ب- أصبحت الشرطة تعمل من اختصاصات، مدتها لها القوانين التي تنظمها، وهي إما قوانين خاصة بالشرطة وحدها أو قوانين عامة تخضع الشرطة لسلطة الشعب أكثر منها لسلطة الحكومة.

ت- الدور الشمولي للشرطة، تقوم الشرطة في وقتنا الحاضر بأعمال ميدانية وإدارية ذات مهمات واسعة النطاق تشمل العديد من الميادين العملية.[2]

إن الشرطة في العصر الحديث لم تعد مهمتها فقط مكافحة الجريمة أو تأمين الناس ضد الجريمة، إنما أصبحت مهمتها تأمين الناس ضد كل مساس بحقوقهم أو حرياتهم ضد كل خوف حال- أو محتمل- يقلق رجاءهم في الحاضر والمستقبل. فتطور المجتمع يؤدي إلى تطور اختصاصات وسلطات الشرطة لأن أجهزة الشرطة لا تعيش بمعزل عن التيارات أو الظواهر أو الاتجاهات الاجتماعية في الدولة. ولذلك يخطئ من يتصور أن اندماج الشرطة في المجتمع واستمرار اتصالها بفئات المجتمع واتجاهاته هو ما أسقط هيبة الشرطة بين الجمهور أو صرفها عن أداء وجباتها التقليدية في مكافحة الجريمة وحماية الأمن[3].

فمهما يكن من حسن تنظيم وإدارة للشرطة ومدى كفاءتها وأمانتها، فإن الحكم عليها يبقى رهن المواطنين وذلك من خلال ما يلمسونه من خدمات وكذلك طبيعة الصلة بين الشرطة والمواطن، والواقع أن أفراد المجتمع يحكمون على جهاز الشرطة من خلال تصرفات رجال الشرطة ومن خلال تجاربهم الشخصية التي مروا بها عند احتكاكهم برجال الشرطة.

ومن هنا تتضح أهمية العلاقة بين الشرطة كجهاز أمن والمواطنين من خلال المهام التي يقوم بها جهاز الشرطة بشكل مستمر. فهو رجل أمن يبني لنفسه هرما من حب الجمهور من خلال اتصاله المباشر بالجمهور يمكنه أن يزرع في نفوس أفراده من الحب والثقة وحسن النية فيسهم بالدور الذي يجب أن يضعه كأساس له وهو بناء علاقة وطيدة بينه وبين المواطنين. كما أن الأجهزة الشرطية الصغيرة الموزعة في أنحاء الدولة كالأقسام والمراكز والمخافر والنقط التفتيشية سواء كانت ثابتة أم متحركة، مستديمة أم مؤقتة، تقوم أيضا ببناء صرح

---

[1] عبد الكريم بن عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] نفس المرجع السابق 35.

[3] نفس المرجع السابق39.

من العلاقة الودية بينها وبين كافة أفراد المجتمع الذي يشرف على هذه العلاقة هو رئيس القسم بصفته رئيس تلك المراكز الصغيرة التي لا يوجد بها مسؤول عن العلاقات العامة[1].

الشرطة في الوقت الحاضر مؤسسة أساسية تساهم بدور كبير في إرساء النظام وكفالة الأمن والاستقرار، فالشرطة مؤسسة ضمن المؤسسات التنفيذية وإن كانت لها أعباء ومسؤوليات متعددة وربما يجعلها تتعرض لمواقف يكون فيها تناقض مع مطالب بعض الأفراد مثل التوقيف أو تقييد بعض الحريات أو غيرها من الإجراءات التي تمس المجتمع والتي ارتبطت مهمتها بالشرطة.

وبالنظر إلى الأعمال التي تقوم بها الشرطة نجدها عبارة عن هيئات اجتماعية تعمل لخدمة المجتمع وتنظيم شؤونه قبل أن تكون هيئات تنفيذية تعمل على تنفيذ النظم واللوائح والقوانين.

كما أننا نجد لجهاز الشرطة أهمية كبيرة لتدعيم جهاز الدولة في جميع المرافق التي تلعب دورا هاما في المجتمع، تنظيم الجماعات وكفالة الرعاية الاجتماعية لمختلف الأفراد، وبرغم من أن الأجهزة الأمنية تقدم خدمات أمنية للمجتمع، إلا أنها لا تستطيع أن تقوم بأعمالها ما لم يتعاون المواطنون معها ويشدوا أزرها. فجهاز الأمن هو التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع في أن يدافع عن نفسه دفاعا شرعيا ضد كل من تسول له نفسه العبث بالنظام والقوانين التي تحكم الدولة وارتضتها الجماعة[2].

فالأمن يتحقق عندما يكون هناك ارتباط بين تفهم رجل الشرطة بطبيعة عمله وأدائه بالكفاءة المناسبة، حيث تعتبر كفاءة رجل الشرطة في أداء عمله بمبدإ احترام واقتناع يجعله يسعى لأن يكون قدوة للآخرين في كل المواقف التي تواجهه وتعد الشرطة في الوقت الحاضر أحد أركان المجتمع الحديث، بل هي الأداة التي تستخدم كل ما أتاحه لها العلم الحديث لتأمين المجتمع وملاحقة الخارجين عليه وتستعين بنتائج البحوث والدراسات عن أسباب هذه الظواهر والعمل على منع وقوعها، مع تهيئة المناخ المناسب لأمن المجتمع لتهيئ لكل من الفرد والجماعة الفرصة لأداء أدواره بكفاءة وفعالية وتوفير الأسباب العملية لتأمين المجتمع في أبعاده الاجتماعية السياسية والاقتصادية والثقافية[3].

فسلوك رجل الأمن هو نموذج للعلاقة بين الفرد وجهاز الشرطة. وكلما كانت علاقته بالفرد وطيدة وباحترام تساهم في تحقيق التعاون من أجل إرساء الأمن والأمان، كما أن عمل

---

[1] نفس المرجع السابق40.

[2] نفس المرجع ص 41.

[3] نفس المرجع السابق، ص 42

الشرطة يتطلب احتكاكا وتفاعلا مستمرا وهذا ما يجعل مسؤولية رجل الأمن لها دور أساسي فعال في ربط الأوامر المتينة بينه وبين أفراد المجتمع الذي تقع عليه مسؤولية حمايتهم وتحقيق أمنهم وسلامتهم.

وهنا ندرك مدى حيوية التدريب مع التخصيص الفني والإلمام بقواعد وتنظيمات الشرطة مع تعدد الثقافة ومصادرها والإجراءات المتبعة لسير العمل داخل أجهزة النظام من قبل رجل الشرطة إضافة إلى التفهم الكامل والواعي من قبله لنفسية المواطن أو الفرد المتعامل معه وإدراكه لمشاعره وأحاسيسه مع القدرة على اكتساب تعاونه. ولا بد أن ندرك أن إقامة العلاقة بين الطرفين هي من مسؤولية الشرطة[1].

وبما أن من مسؤولية الشرطة حفظ الأمن العام نجدها تعجز لوحدها من دون مساعدة المواطنين في ذلك لأن المسؤولية كبيرة وتعاونهما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

مشاركة المواطنين في مكافحة الجريمة:

تعتمد أساليب مكافحة الجرائم على عنصرين:

1. طرق الردع والعلاج ← التصدي للجريمة.

2. طرق الوقاية العامة والخاصة ← الوقاية من الجرائم.

لم يعد أمر التصدي للجريمة مقتصرا على جهود الدولة وأجهزتها إنما أصبح المواطن جزءا لا يتجزأ من المعادلة الأمنية، ويقع على عاتقه المشاركة في منع الجريمة، وقد لجأت عدة حكومات إلى تكوين لجان معينة لمنع الجريمة، مع إضفاء الطابع المؤسساتي عليها، ومنها رابطات أصدقاء الشرطة، أجهزة الشرطة الخاصة، ورابطات منع الجريمة وحماية الأطفال أو تكوين فروع للمنع الاجتماعي للجريمة، تلحق بأقسام الشرطة[2].

وقد اتبعت بعض بلدان أوروبا الشرقية إجراءات وقائية، حيث يتولى المواطنون بصفتهم من متطوعين في الشرطة القيام بدوريات في مناطق معينة، وفي بلدان أخرى أنشئت منظمات اجتماعية خاصة تتعاون مع الشرطة في منع الجريمة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 43.

[2] محمد جعفر "مكافحة الجريمة: مناهج الأمم المتحدة والتشريع الجزائي"ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص246.

وقد أنشأت بعض الدول في إطار مكافحة الجريمة اللجان والمجالس المتخصصة التي تعمل على رسم السياسات ووضع المشاريع المركزية والمحلية ويتم تنفيذها بدعم من المجتمعات المحلية بهدف منع الجريمة (الدانمارك، السويد، بريطانيا، إيرلندا، هولندا..).

وهناك دول أخرى اتبعت استراتجيات مباشرة بهدف استحداث وتحسين الوسائل الضرورية لإشاعة الأمن في الأحياء أو لتأمين تعاون المجتمعات المحلية مع أجهزة الشرطة، (أستراليا، ماليزيا اسكتلندا..)، وبعض الدول تبنت سياسة تتصل بأنشطة الشرطة وتتضمن الاستعانة بالأجهزة التقنية الخاصة بالسلامة وبالحملات الهادفة لزيادة وعي الجمهور بمنع الجريمة وتنفيذ برامج خاصة بذلك (كندا، فرنسا..)[1].

ظهور فكرة أشرطة المجتمع:

أشرطة المجتمع ويقصد بها جعل جميع أفراد المجتمع يقومون بدور الشرطة في مجتمعاتهم بالتنسيق مع الشرطة، وهو مفهوم جديد للعمل الشرطي ينقل مهنة الشرطي من صفتها الرسمية التقليدية إلى عمل شبه رسمي عن طريق المشاركة الطوعية، وهو ما يعني إدخال تعديلات في وظيفة الشرطة التقليدية التي ظلت مقتصرة على تنفيذ القوانين لتصبح وظيفة خدمات توفر للمواطن مقومات الأمن الشامل وأسباب الطمأنينة العامة، وقد طرحت المسألة للنقاش في مؤتمر الاتحاد الدولي لمديري الشرطة الذي انعقد في مدينة ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 1995 وقرر المؤتمر إجراء دراسات إحصائية للتحقق من جدوى وأهمية برامج أشرطة المجتمع وتأثيرها على الجريمة من ناحية وأداء الشرطة من ناحية أخرى[2].

مفهوم الشرطة المجتمعية أو الجوارية:

يعود مفهوم الشرطة المجتمعية أو الجوارية إلى ظهور وتطور أفكار تتعلق بالوقاية من الجريمة وتقبلها من طرف رجال الأمن في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، خاصة مع التغيرات الجذرية والهيكلية التي حدثت في وظائف ومهام وأساليب عمل الشرطة في هذه الدول في فترة السبعينات والثمانينات[3].

وقد اهتمت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا اهتماماً بالدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية وأجرت دراسات علمية عديدة، يقول أبو شامة (نجد في أكثر الدول التي ظهرت فيها شرطة المجتمع بشكل واسع الدول الأجنبية. ولو أنه لم يرصد تنظيم

---

[1] محمد جعفر، نفس المرجع السابق، ص248.

[2] مقال بمجلة الشرطة الجزائرية، المديرية العامة للأمن الوطني، الجزائر، عدد72، جوان 2004

[3] أحسن طالب "الوقاية من الجريمة" دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 68.

رسمي لشرطة المجتمع في الدول العربية، لكننا بحاجة شديدة للنظر في هذه التجربة، والاستفادة منها ومحاولة تطبيقها)[1].

والمؤسسات الأمنية كنظامٍ اجتماعي مطلبٌ تنموي ملحٌ في الوقت الحاضر؛ إذ أن النظام في المؤسسات الأمنية يعتبر جزءا من البناء الاجتماعي. يقول الحربي (تعد هيئة الشرطة عماد شرطة المجتمع لأنه مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فمن المسلم به أن الشرطة تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع)[2].

هناك عدة مفاهيم قدمت للشرطة المجتمعية حيث نجد عدة مدارس واتجاهات ولعل من أهمها وأبرزها ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الفرنسي، الاتجاه الإنجليزي والاتجاه الأمريكي، ويمكن أن نحدد هذا المفهوم من خلال الاتجاهات الرئيسة وهي:

الاتجاه الفرنسي: يستخدم في فرنسا مصطلح الشرطة الجوارية (police de proximité) مقابل مصطلح الشرطة المجتمعية المستخدم في الدول الأنجلو سكسونية وبريطانيا. ونجد اختلافا بين المصطلحين في المفهوم والمعنى، ففرنسا كان لها السبق في اعتماد مبدإ الشرطة والمواطن وهذا لتحقيق المساهمة الإيجابية في العمل الأمني. فالمفهوم الفرنسي يشير إلى أنه على الشرطة أن تقترب من المواطن. أما المفهوم البريطاني فإنه يشير إلى أنه على المواطن أن يقترب من الشرطة.

الاتجاه البريطاني: إن مصطلح الشرطة المجتمعية (community policing) منبثق من "الفلسفة الليبرالية" الجديدة التي ظهرت في بريطانيا في منتصف الثمانينات، والذي يعني أنه على المواطن التوجه والمبادرة إلى الشرطة ومساعدتها في أداء مهامها وعلى الشرطة أن تعامل المواطن باحترام كامل لحقوقه (الخدمات الأمنية)، وعليه فهدف الشرطة المجتمعية في بريطانيا هو دفع المواطن للمساهمة بفعالية لتحقيق الأمن عن طريق تعاونه الفعال والمباشر مع الشرطة.

الاتجاه الأمريكي: ينطلق من ضرورة توجه الشرطة لإيجاد حلول للمشاكل الأمنية (الانحراف والجريمة) وهو ما يعني رفع درجة التفاعل بين المواطن والشرطة للوصول إلى تحسين الأداء وتفعيله[3].

ويوجد خلط بين المفاهيم، فالمعنى الغربي يعني توزيع مهام الشرطة التقليدية من حيث الضبط الإداري أو القضائي بين الشرطة وفئات معينة في المجتمع المحلي حيث فرضت ذلك

---

[1] عباس أبو شامة، شرطة المجتمع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1419هـ، ص3

[2] عبد الكريم عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص3.

[3] أحسن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 73

ظروف معينة صاحبت نشأة المجتمع المحلي في ظل عدم توفر العدد المناسب من رجال الشرطة والآليات الأمنية تم تفويض ممثلي الشرطة في مواقع معينة بأن لهم الحق في الاستعانة بالمجتمع المحلي ومنحهم سلطات الشرطة النظامية في فرض الأمن والقانون. بينما في الفكر الشرطي العربي يعمل على التركيز على التوعية الأمنية ورفع مستوى الحس الأمني لدى أفراد المجتمع، وتوطيد الصلة بين الشرطة والجمهور[1].

وهذا يختلف عن تكليف فرد أو أكثر من أفراد المجتمع تطوعا أو بالمقابل للقيام بعمل من أعمال الشرطة فهي مشاركة من الجمهور في العمل الشرطي وليس تعاونا كما هو الشأن في الفكر الشرطي العربي.

يُقصد بالشرطة المجتمعية إشراك المواطن في العملية الأمنية، وفي حل بعض المشاكل الاجتماعية من خلال التعاون مع رجال الأمن عبر شراكة تقوم على الثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين، لتحقيق الأمن الذي يهدف إلى حماية الممتلكات والأنفس، وعليه يتم اكتشاف الأحداث أو يتم توقُّعها أمنيا من خلال الظروف المحيطة، ومن ثم يتم التصرف بأسلوب يضمن عدم وقوع الجريمة أو الحدّ منها[2].

ظهر مفهوم الشرطة المجتمعية كنتيجة لتقييم ما يتوجب على الشرطة عمله إزاء المواطنين والمجتمع، خاصة ما يتعلق بمشكلات الجريمة، والمخدرات والإخلال بالنظام العام، وقد بدأ الاهتمام في شرطة المجتمع نتيجة للاضطرابات التي سادت المجتمع الأمريكي في نهاية الستينات وبداية السبعينات، حيث أظهرت نتائج الدراسات أن الطرق التقليدية في ضبط الجريمة واستراتيجيات التعامل معها لا بد من تغييرها وتعديلها، وظهر الاهتمام الحديث بما يسمى بالشرطة المجتمعية في بداية الثمانينات.

يستخدم مصطلح الشرطة المجتمعية للتعبير عن مفهومين أساسيين هما المجتمع المحلي والشرطة، على معنى "أشرطة" المجتمع أي تسخير أكبر قدر ممكن من الطاقات الاجتماعية والمجتمعية في المجتمع المحلي لأعمال الشرطة بغية تحقيق أهدافها، من خلال عمليات التنسيق مع الأجهزة الأخرى المدنية وغير المدنية، والتعاون مع الشخصيات المختلفة ذات المواقع الاجتماعية المؤثرة في المجتمع المحلي. كما أن مفهوم الشرطة المجتمعية يغطي العديد من البرامج والاتجاهات المصممة لتحسين عمل الشرطة من خلال زيادة التفاعل بين الشرطة والمجتمع المحلي. وتعتمد

---

[1] عبد الحميد ممدوح "استراتيجيات ونظريات العمل الشرطي" مجلة الفكر الشرطي عدد 55. الشارقة، 2005، ص54.

[2] سعيد بن ناصر المرشان "الشرطة المجتمعية خيار أم ضرورة" مجلة كلية الملك خالد العسكرية، عدد92، 2008/03/01، السعودية

الشرطة في عملها الحديث على معالجة مسببات الجريمة مركزة على النشاطات والأفعال التي تحافظ على التفاعل الاجتماعي مع المواطنين حيث يؤدي ذلك لتسريع سلوك التنظيم الذاتي بحيث يصبح المواطن رقيبا على ذاته دون الحاجة إلى من يراقبه في أفعاله وسلوكياته، ويتطلب هذا المنحى اتصالا مباشرا ومستمرا بين الشرطة والمجتمع المحلي.

دور وأهداف الشرطة المجتمعية :

وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلطا بين مفهوم الشرطة المجتمعية والدور الاجتماعي للشرطة والمقصود به الجهود التي تبذلها مؤسسات الشرطة لخدمة المجتمع، فيظهر اهتمام أجهزة الشرطة بتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية للجمهور إلى جانب الدور التقليدي للشرطة (الضبط الإداري والضبط القضائي) كتوفير الحاجات الأساسية لهم وخاصة بالنسبة إلى المسنين والأحداث، كما يجد رجال الشرطة أنفسهم مطالبين بتقديم الخدمات الإنسانية للجمهور في إطار هذا الدور مستخدمين بذلك كل الوسائل الاجتماعية المتاحة لهم، وهذا المفهوم يجعل أجهزة الشرطة أقرب لمؤسسة اجتماعية بتطبيقها، هذا أمر يختلف عن الشرطة المجتمعية على اعتبار أن هدفها يتمركز حول حل مشكلات المجتمع المحلي وخطط التنفيذ تعتمد على الاتصال الدائم بينها وبين المواطنين وهي تشترك مع الأفراد والمؤسسات الذين يشكلون جدول أعمالهم ويتعاونون معهم، كما أن أهداف الشرطة المجتمعية تتمثل في الوصول إلى أعلى درجة من الثقة بين المواطنين في المجتمع المحلي ورجال الشرطة، إن ثقة المواطن برجال الشرطة تمهد الطريق وتسهل لعمل فعال في المجتمع، ولكي يتحقق ذلك لا بد من أن تستجيب الشرطة لحاجات المجتمع المحلي، بطريقة مهنية عالية وبأعلى معيار، وتنمية روح المشاركة والمسؤولية الكاملة بين المواطنين في المجتمع المحلي ورجال الشرطة لتحقيق أمن المجتمع وحل المشكلات الاجتماعية التي تهدد بنيان المجتمع المحلي الأخلاقية والاجتماعية.

كما أن من أهداف الشرطة المجتمعية المساهمة في تحديد العوامل البيئية والاجتماعية التي تسهل ارتكاب السلوك الإجرامي في المجتمع المحلي من خلال رصد الحالات المنحرفة واكتشافها في وقت مبكر قبل أن ينغمسوا في السلوك الإجرامي، ويساعدها في ذلك قدرتها على ممارسة الضبط الاجتماعي من خلال السلطة المتاحة لها، والناس بطبيعتهم يميلون إلى احترام القوة وخصوصا إذا تحقق العدل، كما تعد المعرفة عاملا أساسيا من عوامل نجاح العمل، والمعرفة هنا تتصل بالقيم التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، ومعرفته بالمخاطر والتحديات المباشرة وغير المباشرة التي تساهم في عملية التغير الاجتماعي، إلى جانب الإسهام في العمل الاجتماعي الذي يرمي إلى تقريب المسافة بين سلوك الأفراد وقيم ومثل المجتمع، ومن خلال هذا الدور تقوم الشرطة المجتمعية بإجراءات هادفة إلى تحصين المجتمع من خطر الجريمة قبل وقوعها وأثناء ملاحقتها وبعد انتهاء إجراءات المحاكمة وتنفيذ العقوبة

فهي تواجه الظروف التي تنذر بجرائم محتملة وتحول دون تفاعلها مع استعدادات خاصة لدى البعض، وهي تنظر إلى ظروف كل حالة تؤدي إلى طريق الجريمة وتحاول معالجة الأسباب التي أدت إلى وقوعها، كذلك تسعى إلى استغلال فترة تنفيذ العقوبة لتطبيق برنامج إصلاحي يساعد على إعادة المجرم إلى حظيرة المجتمع، كما تسعى بعد ذلك إلى متابعة سير المفرج عنه بعد استنفاد العقوبة لمساعدته على التكيف وتذليل العقبات التي قد تحول دون تكيفه.

وتؤكد الأبحاث والدراسات التي أجريت حول الجريمة أن المجتمع الآمن هو المجتمع الذي يكون للمواطنين فيه دور أساسي في مكافحة الجريمة، بمعنى أن مكافحة الجريمة تنجح وتؤتي ثمارها في المجتمعات القوية بأفرادها من المواطنين المتعاونين النشيطين في تعاونهم مع أجهزة الشرطة عن اقتناع بأن الوقاية من الجريمة مسؤولية مشتركة، وتوفر القناعة التامة لديهم بأن دورهم في هذا المجال ضروري ومهم، كما أن تحقيق الأمن في أي مجتمع مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على أجهزة الشرطة، لكن ذلك لا يعني أن هذه المسؤولية لا تشمل أفراد المجتمع، بل إن مشاركتهم لها الأثر البارز في تحقيق الأمن والأمان ولا تنجح أجهزة الشرطة في مهمتها إلا بقدر تعاون أفراد المجتمع معها ومشاركتهم الفعالة لها، كما أن دور المجتمع في الوقاية من الجريمة واجب أخلاقي تفرضه القيم والمبادئ والمثل التي ينتجها أفراد ذلك المجتمع وهذا الدور من قبل أفراد المجتمع يرتبط ارتباطا وثيقا بدور رجل الشرطة فكلاهما مكمل للآخر في سبيل نجاح هذه الغاية وهي تحقيق الأمن، وليس أدل على ذلك من أن نجاح رجال الشرطة في أدائهم لمهمتهم يتوقف إلى حد كبير على مدى التزام أفراد المجتمع بتنفيذ القوانين واللوائح. كما أن صور التعاون الحديث من جانب المواطنين مهما ضاعفت الشرطة من جهدها ومهما بذلت من طاقات، فإنها لا يمكن أن تتواجد حيث تقع كل جريمة، كما لا تستطيع أن تتوقع ماذا يمكن أن يحدث في موقع ما، ومتى يحدث ذلك، فإن النجاح في المكافحة يتوقف على تعاون المواطنين، فإذا ما تم تدريبهم لحماية أنفسهم وممتلكاتهم تحسنت قدراتهم وإمكاناتهم على مواجهة الجريمة وقدموا يد العون لرجال الشرطة بصورة أفضل، ويأخذ التعاون إحدى صورتين: الأولى هي إذا ما اقتنع المواطنون في المجتمع المحلي بتعليمات الشرطة وتوجيهاتها وإرشاداتها فإنهم سوف يلتزمون بها ويتبعونها، وعندئذ تتحقق المكافحة وسوف تقل جرائم السرقات والسطو على المنازل إذا قام كل فرد بتحصين وتأمين ممتلكاته، وكذلك حماية الأحداث والشباب من الانحراف من خلال توعيتهم وإرشادهم ومراقبة سلوكهم واكتشاف حالات الانحراف في بداياتها، وتوعية وتدريب الأفراد في المجتمع المحلي حتى لا يكونوا ضحية للجريمة وأن يكونوا على حذر منها ولا يهيئوا الفرصة للجناة لارتكاب جرائمهم.أما الثانية فهي تدريب المواطنين على بعض أعمال الشرطة العادية والتي لا تحتاج إلى مواصفات خاصة مثل توعية الجيران بطرق وأساليب الجرائم.

أسس عمل الشرطة الجوارية:

يعتمد عمل الشرطة الجوارية على الاتصال والعمل السيكولوجي الذي يعد أساس التعامل مع المواطن وعليه فهي تعتمد على: التعرف على المواطن ثم التقرب منه ثم فهم ومحاولة مساعدته. كما قامت المديريات العامة للأمن الوطني بتخصيص ملتقيات موجهة لأعوان الأمن من أجل اكتساب المعارف التي تتعلق بطرق التعامل مع المواطن، بالإضافة إلى التعليمات التي يتلقونها بخصوص ضرورة مساعدة المواطن والتكفل بانشغالاته وتغيير الصورة التي رسمها المواطن خلال العشرية السوداء حيث كان يعتبر الشرطي مصدر الخوف والقمع[1].

فعمل الشرطة يتطلب احتكاكا وتفاعلا مستمرا بين رجل الشرطة والمواطن صاحب العلاقة وبالتالي تكون العلاقة بينهما مباشرة وهذا ما يتطلب من رجل الشرطة ضرورة التدرب وتعدد الثقافة ومصادرها والإجراءات المتبعة لسير العمل داخل أجهزة النظام من قبله بالإضافة إلى التفهم الكامل لنفسية المواطن وأحاسيسه خلال تعامله اليومي معه للوصول إلى اكتساب تعاونه ولا بد أن نؤكد في هذا الصدد أن إقامة علاقة قوية بين الطرفين هي في الأساس مسؤولية الشرطة حيث يفترض دائما أن المواطن على حق ولا بد من كسبه إلى جانب الشرطة[2].

فالشرطة وحدها ستكون عاجزة عن تحقيق أهدافها بمفردها وهي بحاجة ماسة إلى تعاون أفراد المجتمع معها لتحقيق ذلك.

قد يثير هذا الموضوع الكثير من التساؤلات حول مفهوم الشرطة الجوارية ودورها والقائمين عليها والفرق بينها وبين الشرطة النظامية التقليدية، وعلاقة كل منهما بالأخرى ولماذا نهتم بها في هذا الوقت بالتحديد، فالمقصود بالشرطة الجوارية هو عملية إشراك المواطن في حل بعض المشاكل الاجتماعية من خلال التعاون مع رجال الأمن عبر شراكة، تقوم على الثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين، لتحقيق الأمن الذي يهدف إلى حماية الممتلكات والأفراد وعليه يتم اكتشاف الأحداث أو توقعها أمنيا من خلال معرفة الظروف المحيطة بها وعليه يتم التحكم فيها إما عن طريق تفادي وقوعها أو الحد منها.

---

[1] مقابلة صحفية مع العميد بن غريفة المشرف على ملف الشرطة الجوارية بمديرية الأمن الوطني، جريدة المساء 23/ 11/ 2008.

[2] عبد الكريم بن عبد الله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 1999 ص43

وقد عرف العالم الغربي الشرطة المجتمعية بهذا المفهوم[1] والاسم عندما أدركوا ضرورة إشراك المواطن وتعاونه بعد استفحال الجريمة، لتحقيق. الأمن فدور الشرطة المجتمعية هو تفعيل التعاون بين أفراد المجتمع لتفادي وقوع الجريمة وهذا من خلال المساهمة في القضاء على مسبباتها (الفقر، الجهل، البطالة) وهذا بتضافر جهود كل مؤسسات وأفراد المجتمع (أمن، إعلام منظمات) فالأمن هو مسؤولية الجميع ولا يقع فقط على عاتق الشرطة.

وهنا يكمن الفرق بين الشرطة النظامية التقليدية والشرطة المجتمعية فالأولى يقوم عملها على أساس قوانين الدولة والوضع الوظيفي الرسمي لرجال الشرطة في حين أن هذه الأخيرة تقوم على أساس إشراك كل أفراد المجتمع في أداء وظائفها والوصول لتحقيق أهدافها.

فالتطور المتسارع الذي يشهده المجتمع وتزايد وتعدد مشاكل المجتمع وأفراده ومع التطور التكنولوجي في مختلف المجالات وانفتاح المجتمعات بفعل هذه التطورات أفرز زيادة في معدلات الجريمة وتطور أساليب وأشكال الجريمة والتقنيات المستعملة، يتطلب تضافر الجهود وتطوير آليات تعمل الشرطة ومساهمة كل أفرادها للوصول إلى تحقيق الأمن.

وهذا التوجه نحو البحث عن شراكة اجتماعية تعرضه لهذه التغيرات، وإذا كنا قد تأخرنا نوعا ما مقارنة بالمجتمعات الأخرى التي سبقتها في تبني هذا المشروع المفهوم وتطبيقه خاصة وأننا كنا السابقين إلى ذلك وفق أنماط تتماشى مع تقاليدنا ومقوماتنا (تاجمعت، العروش، الشيوخ... الخ).

وبحكم حسن الجوار والتعاون مما يقضي التعارف بين سكان الحي والجيران وضرورة إيجاد صبغة اجتماعية لهذا التعاون وضرورة إدراك المواطن أنه عضو فعال في العملية الأمنية بما يخدم المجتمع والأفراد في هذا المجال.

العلاقة بين الشرطة والمواطن:

نلاحظ اليوم وجود هوة بين المواطن والشرطة حيث إن أجهزتنا الأمنية كغيرها في البلدان العربية حيث ورثت بلادنا تبعات الاستعمار الأجنبي السلطة السيئة التي حالت دون التقاء المواطن والجماهير مع رجال الأمن في أداء أعمالهم حيث نجد عزوفا أو محاولة الابتعاد عنها من طرف المواطن.

[1] سعيد بن ناصر المرشان ـ مرجع سبق ذكره.

ومعاملة المواطن تعتمد على أسس وقواعد وأصول تستمد من أسس نفسية واجتماعية للتعامل وتقاليد دينية وأخلاقية أي أن القاعدة للتعامل بين الأفراد منها ما هو تقليدي يرجع إلى الحضارة والتراث ومنها ما هو رسمي يرجع إلى ثقافة وتعليم ذلك الفرد[1].

وتشير إحصائيات أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ما يزيد عن 75% من نشاط الشرطة بالولايات المتحدة الأمريكية هو رد فعل لاتصالات أو بلاغات من قبل المواطنين[2].

فالمجتمع الحديث لا ينظر اليوم إلى جهاز الشرطة باعتباره قوة عسكرية وذلك حتى لا يكون احترام الجمهور للشرطة قائما على الخوف وحتى لا تكون معاملة الشرطة للجمهور قائمة على العنف ولهذا توصف الشرطة على أنها هيئات مدنية نظامية "لا عسكرية" حيث إنها اليوم لا تتبع فقط وزارة الداخلية بل تتبع في بعض الأحيان وزارة العمل كما هو الشأن في بعض دول أوربا أو تستقل في كيانها بعيدا عن الوزارات كما هو الشأن في اليابان وإنجلترا[3].

وبحكم خضوع أغلب الدول العربية للاستعمار حيث كان جهاز الشرطة الأداة الأساسية لقمع الشعوب وهذا ما ولد عدائية لديها ورثتها حتى بعد استقلالها وساهمت في ذلك الظروف التي عاشتها وهذا ما ساهم في ترسيخ الصورة القديمة للشرطة لدى المواطنين كجهاز قمع وإرهاب.

وقد ساهمت السلطة في عزل الشرطة عن المواطنين عند استخدام أساليب لا يجيزها القانون أو تجاوز الحدود المسموح بها قانونا أو عند إساءة استعمال السلطة الممنوحة للشرطة والتي على أساسها يحدد المواطن موقفه من سلطة الدولة نفسها على اعتبار أن الشرطة تمثل الدولة[4].

فالشرطة اليوم لم تعد مهمتها فقط مكافحة الجريمة أو حماية الناس ضد الجريمة بل أصبحت مهمتها حماية الناس ضد كل مساس بحقوقهم أو حريتهم وهذا ما يعني أن تطور المجتمع يؤدي إلى تطور اختصاصات وسلطات الشرطة لأنهما (المجتمع والسلطة) مرتبطان ببعض. وعلى هذا الأساس لا يمكن أن نتصور بأن اتصال الشرطة بفئات المجتمع واندماجها معه يسقط هيبة الشرطة بين أفراد المجتمع أو يؤثر على أدائها واجباتها في مكافحة الجريمة

---

[1] مقال بعنوان "العلاقة بين رجل الأمن والمواطن"ص10مجلة الأمن والحياة عدد 07 السنة الأولى

[2] إبراهيم شوقي عبد الحميد "اتجاهات طلبة جامعات الإمارات نحو العاملين بالشرطة "مجلة الفكر الشرطي، مجلد 11 عدد 3، الشارقة، 2002، ص 35

[3] عبد الكريم بن عبد الله الحربي مرجع سبق ذكره، ص 37

[4] عباس محمد أبو شامة ـ شرطة المجتمع ـ مركز الدراسات والبحوث أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض، 1999، ص26

وحماية الأمن بل بالعكس هذا ما يزيد من ارتباط الشرطة بالمجتمع وتعاونهما للوصول إلى تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة.

الخلاصة:

فالتحديات التي تواجه جهاز الشرطة هي القضاء على العوائق التي من شأنها الوقوف أمام مساهمة المواطن في التصدي للجريمة، وضرورة تقريب الشرطة من المواطن، وتحقيق الصورة الإيجابية للشرطة عبر شراكة في المسؤولية الأمنية وكسر الحواجز النفسية التي ارتبطت دوما بعمل جهاز الشرطة من خلال تعامله مع المواطنين، وإبراز دوره الاجتماعي لدعم الثقة والتفاعل الإيجابي ولا بد للجهاز من العمل على الحد من الجريمة وإيجاد سبل للتعاون البناء بين الشرطة وفئات المجتمع كالإبلاغ عن الحوادث والجرائم وحوادث المرور والاختطاف والابتزاز والرشوة والدعارة والمخدرات وكل الجرائم التي تمس الاقتصاد الوطني والأشخاص المشبوهين والإرهابيين والتجارة بأموال الشعب بصورتها غير المشروعة حيث إن تعاون المواطن مع الشرطة سيساهم بشكل كبير في وضع حد للجرائم والعمل على بناء مجتمع جديد متعاون وطرف أساسي في العملية الأمنية.

والمطلوب من أفراد هذا الجهاز العمل على تقديم المساعدة للمواطن وكسب ثقته من خلال أساليب الاتصال المبنية على أساس الاحترام والمعاملة الحسنة والحرص على أن تكون أقسام الشرطة محل ثقة المواطن واستقباله بشكل مناسب واحترامه بما يتناسب ومكانة كل فرد حفاظا على سمعة المؤسسة الأمنية بعيدا عن السلوكيات التي من شأنها أن تسيء لأفراد الشرطة وتبعد المواطن أكثر فأكثر عن هذه المؤسسة.

ورغم تأثير المعطيات العاطفية والفلسفية، لإثارة اهتمام المواطنين وكسب تعاونهم، وتفهمهم لأدوار الشرط في حماية المجتمعات وما تحتاجه من تعاون الجميع إلا أن ذلك كله لا يكفي ما لم تحول العملية التعاونية إلى ما يشبه التنظيم المؤسسي؛ القائم على فلسفة أمن خاص للتكافل الاجتماعي الأمني عبر خطط طويلة ومتوسطة وقريبة المدى. وخطط الأمن التي تهدف إلى دمج جهود السكان للتعاون مع رجال الأمن، لا بد لها أن تنطلق من آليات عمل واضحة وفيها وصف دقيق لطبيعة الأنشطة ومجالات التعاون المطلوبة من المواطنين وذلك كله طبقاً لقوانين ولوائح تنفيذية.

وهنالك الكثير من التجارب والدروس المستفادة في مجالات الشرطة المجتمعية، يمكن أن تستفيد منها الشرطة التي تقرر العمل عبر هذا المفهوم. وحتى يتحقق الأمن الشامل عبر تعاون وتكافل المجتمع، فإن بعضا من الأكاديميات والمدارس الأمنية، تحول الدروس المستفادة

والتجارب إلى تقنيات عمل وخطط مرنة قابلة للتنفيذ. كما أن استهداف رفع جاهزية وتوعية المجتمع في هذا الشأن، لا بد أن ينطلق من محاور أساسية متكاملة.

فالمحور الأول: هو مجالات التوعية الشاملة للمجتمع كله عن مفهوم الشرطة المجتمعية، والأدوار المطلوبة من المجتمع؛ على أن تتم هذه التوعية عبر برامج مكثفة ومستمرة.

وأما المحور الثاني: فهو خاص بأولئك المواطنين القادرين على التطوع بوقتهم وجهودهم، للتعاون بأشكاله المطلوبة والمتاحة. ويتم تدريب المتطوعين وتوجيههم عبر برامج وندوات ودورات مستمرة، وعبر تزويدهم بالمعلومات أولاً بأول، وفي بعض الحالات يزودون بوسائل لها علاقة بشؤون الأمن مثل وسائل الاتصال أو الإنذار المبكر.

والمحور الثالث يوجه لتدريب منسوبي الشرطة ليتمكنوا من تفهم وتطبيق آليات هذا التعاون بكفاءة واحترافية. فالتعاون مع المواطن المتطوع لتنفيذ مسؤوليات أمنية، عملية تختلف في فلسفتها كثيراً عن التعاون الرسمي بين منسوبي الشرطة مع بعضهم[1].

وتعد المؤسسات الأمنية عماد سلطة المجتمع لأنه مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فمن المسلم به أنها تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع من خلال القيام بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار.

وما يتحتم علينا اليوم هو وضع استراتيجية أمنية تسمح لنا بتفعيل دور المواطن في المعادلة الأمنية بما يتماشى وطبيعة مجتمعاتنا وتصوراتنا لأساليب مكافحة الجريمة وهذا بإشراك المؤسسات الاجتماعية الأخرى، **وهذا عن طريق السعي نحو وضع أطر تنظيمية لاستراتيجية أمنية شاملة تتضمن استحداث آليات عمل ملائمة وفعالة للمشاركة المجتمعية وتطبيقها وقيام الأجهزة الأمنية بمضاعفة جهودها لتحسين صورتها أمام الجمهور وتدعيم مناهجها دراسات لمفاهيم وتطبيقات المشاركة المجتمعية، وأهمية نشر هذه الثقافة من خلال مناهج التوعية الأمنية في مؤسسات التعليم وتنمية الشعور بالمسؤولية الأمنية لدى أفراد المجتمع بما يحقق أهداف الوقاية من الجريمة، وتحقيق الأمن في المجتمع.**

---

[1] محمد بن فيصل أبو ساق " المسؤوليات الأمنية بين الشرطة والمجتمع " ورقة قدمت في ندوة حول الأمن والمجتمع، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 2004. ص2.